العِلَل الصرفيّة الزائدة على ثلَاثَ في الصفوة الصفية لتقي الدين النيلي من علماء القرن السابع الهجري

م.م. عبد الزهرة حسين إبراهيم كامل الجبوري
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية
abdalzahraaoo@gmail.com

الخلاصة

تتناول هذه الدراسة موضوع العِلَل الصرفية الزائدة على ثلَاثَ في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية لتقي الدين النيلي من علماء القرن السابع الهجري ؛ إذ العلل الصرفية إنَّما هي علل مفردة إلَّا أنَّ قسمًا من الأحكام الصرفية يقتضي وجود أكثر من علَّة تشترك في تفسير التغيير الحاصل في بنية الكلمة، ومن أبرز نتائج الدراسة أنَّ النيلي لم يكن مقلدًا لغيره تمامًا في هذه العلل، وإنَّما كان متابعًا لسيبويه في بعضها، وخالفه في الأكثر زيادة على أنَّه انفرد ببعض العلل التي لم نجدها عند غيره من الصرفيين .

الكلمات الدالة : العلل، الزائدة على ثلَاثَة ، الصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية

Abstract

This study addresses the subject of reasons over three in book of Al -Safwa Al-Safeya Fi Sharh Al-Dorra Al - Alfeya (The class elite in explaining the millennium pearl) for Taqi al - Din Al- Nili ; one of seventh Hijri century scholars , where morphological reasons are single reasons , but there is part of the morphological provisions require more than one reason involved in interpretation of the change in word structure .The most prominent results of the study are that Al - Nili was not completely imitated to others in these reasons , but he agreed Sibawayh in some of them and disagreed him in the most . In addition , he singled out some reasons which we did not find them with other morphologists .

Keywords : reasons , over three , Al – Safwa Al - Safeya Fi Sharh Al - Dorra Al-Alfeya (The class elite in explaining the millennium pearl) .

المُقدِّمة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على أبي الزهراء محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا أمَّا بعد :

فهذا البحث يدرس موضوعًا مهمًّا في اللغة العربية قلَّما يلتفت إليه الدارسون وهو موضوع العِلَل الزائدة على ثلَاثَ في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية لتقي الدين النيلي من علماء القرن السابع الهجري ، وسيكون البحث في هذه الدراسة مخصَّصًا ببيان العلل التي اشتركت في حصول تغيير معيَّن في بنية الكلمة على أنَّ البحث سيتحدث عن العلل التي تزيد على الثلاثة فقط ، وأمَّاَ العلل التي تقلّ عن ذلك فهي خارجة عن موضوع دراستنا .

تأتي أهميَّة هذه الدراسة لكونها دراسة جديدة ؛ إذ لم تسبق بدراسة أخرى؛ فلم تُدرس العلل الزائدة على ثلاث في كتاب الصفوة الصفيَّة في دراسات سابقة يزاد على ذلك أنَّ الدراسات التي تحدثت عن هذا النوع من العلل قليلة قياسًا بالعلل

المفردة زيادة على ذلك أنَّ هذه الدراسة مخصّصة بدراسة شرح من شروح الألفية لابن معط (ت ٦٢٨هـ) الذي عُرف بسعة العلم وجودة القريحة ، إذ نظّم ألفيته تنظيمًا سلسًا ، وظمنها موضوعات النحو والصرف ، وهذا شاهد على غزارة علمه ، وقوة فهمه وفصاحته[١] .

اقتضت مادة الدراسة أن تُقسَّم على مسائل بعدد العلل الواردة في الصفوة الصفية ، ففي كل مسألة نتناول العلل المشتركة في حصول التغيير بدءًا بإيراد النص الذي ذكره النيلي ، واجتمعت فيه هذه العلل أو نذكر معنى كلام النيلي الذي يشير إلى تلك العلل من دون ذكر النص المشتمل عليها ثُمَّ مقارنة هذه العلل بالعلل الواردة عند الصرفيين ؛ لمعرفة طبيعة علله ، وهل كان مقلدًا لغيره فيها ؟ ثم الوقوف على طريقته في عرض تلك العلل زيادة على مقدمة وخاتمة أودعتها نتائج الدراسة التي توصلت إليها .

وأمَّا مصادر الدراسة فقد تنوعت وتعدَّدت يأتي في مقدمتها كتاب الصفوة الصفيَّة في شرح الدُّرة الألفيَّة لتقي الدين النيلي من علماء القرن السابع الهجري ، وهو مادة الدراسة ثُمَّ كتاب سيبويه ، والكتب الأخرى التي ظهرت بعده ، كالمقتضب للمبرِّد ، والأصول لابن السرَّاج ، والمنصف لابن جني وغيرها زيادة على المعاجم اللغوية وكتب المحدثين .

وفي الختام أقول : واجب عليّ أن أشكر الله عز وجل على أن وفقني لدراسة هذا الموضوع ثُمَّ أتقدَّم بعد ذلك بالشكر الوافر إلى كُلّ من ساعدني ووقف معي ؛ لإتمام هذه الدراسة ، والحمد لله رب العالمين .

العِلَل الزائدة على ثلَاثَ في كتاب الصفوة الصفية

إنَّ الحديث عن هذا النوع من العلل يقتضي التعريف بالعلَّة أولًا قبل الولوج في بيان هذه العلل الواردة في كتاب الصفوة الصفيَّة .

العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه [٢]، أو تَغْيِير الْمَعْلُول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ [٣] .

فالعلة عبارة عن شيء معيَّن يؤثِّر وجوده في شيء آخر، فالمرض علة ؛ لأنه يؤثِّر في الإنسان فيسلبه قوته التي كان يمتلكها، فكلُّ شيء يُحدث تغييرًا في شيء آخر فهو علة ؛ لأنَّه ينقل الشيء من حالته الأولى إلى حالة أخرى .

وهذه العلل هي :

١- التعليل بالثقل والتقاء الساكنين ونقض الغرض وعدم الالتباس

وردت هذه العلل مجتمعة في الصفوة الصفيَّة في حديث النيلي عن حذف (الياء) وحركتها في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر .

ذكر النيلي أنَّ علة حذف الضمة والكسرة من المنقوص في حالتي الرفع والجر؛ لثقلهما على الياء وبقيت الفتحة؛ لخفتها، ولمَّا حذفت الحركة التقى ساكنان الياء مع التنوين فحُذِفت الياء، ولم يُحذف التنوين ؛ لأنَّ التنوين جيء به لمعنى بخلاف الياء، فلا يؤدي حذفها إلى اللبس؛ لوجود ما يدلُّ عليها، وهي الكسرة التي قبلها[٤] ، قال النيلي : ((الياء أولى بالحذف ؛ لأنَّ الكسرة قبلها تدلُّ عليها ؛ ولأنَّ التنوين دخل لمعنى وهو الصَّرْف، ففي إبقائه دلالة على ذلك المعنى ، والياء لا تدلُّ على معنى))[٥] .

إنَّ العلل السابقة التي ذكرها النيلي نجدها عند ابن جني [٦] ، وغيره من الصرفيي [٧] ، ولكن العكبريّ زاد عليها علة أخرى ، وهي علة الأوليَّة ؛ لأنَّ القياس في التخلص من التقاء الساكنين حذف الأول لا الثاني ولاسيَّما إن كان الأول من أحرف المد ، والياء في المنقوص من أحرف المد ، وهي تمثل الحرف الأول ، وأمَّا الحرف الثاني فهو صحيح ، فالأولى حذفها، كما حذفوها من مثل قولهم : (لم يَبِع) [٨] ؛ ولذا قال ابن يعيش : ((أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني ، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع)) [٩] .

إنَّ العلَّة التي زادها العكبري ،وأكَّدها ابن يعيش علة حسنة في واقع الأمر ولكنَّها لا يمكن أن تشمل جميع مواضع التقاء الساكنين ؛ لأنَّ هذا الإجراء ـ وأعني به الحذف ــ حدوده ضيِّقة يكون بضوابط معيَّنة، إذ يُشترط أن يكون الساكن الأول نون (لَدُن) [١٠] أو تنوينًا [١١] ، أو نون التوكيد الخفيفة أو من أحرف المد[١٢]حتى يجوز حذفه ، وأمَّا في غير ذلك فلا يجوز، ومن هنا كان على العكبري أن يُشير إلى ذلك حتى تكون علته دقيقة .

٢- التعليل بطرد الباب والفرق والعموم والثقل

اجتمعت هذه العلل في الصفوة الصفيَّة ؛ لبيان علة فتح ما قبل ياء التثنية قال النيلي : ((وإنَّما فتحوا ما قبل ياء التثنية؛ لوجوه : أنَّ الألف ... لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا ففتحوا ما قبل غيرها حملًا عليها ، ... وفتحوا ما قبل ياء التثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع ؛ للفرق ، واختاروا الفتحة للتثنية ؛ لعموم التثنية ... ، ونون التثنية مكسورة فلو كسروا ما قبل الياء ؛ لثقل ذلك)) [١٣] .

وقد أشار سيبويه إلى علة واحدة من هذه العلل ، وهي علة الفرق بين المثنى والجمع [١٤] ، وأمَّا أبو البركات الأنباري فعلله التي ذكرها لم تكن مخالفة لهذه العلل التي نصّ عليها النيلي ، ولكنَّه لم يذكر علتين ، وهما : الثقل و الفرق بين المثنى والجمع التي نصَّ عليها سيبويه ،واستبدلهما بعلتين أخريين، وهما : التعادل ،والحمل على تاء التأنيث بقوله: ((التثنية أكثر من الجمع ... أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة ، وهي الفتح ، والأقل الحركة الثقيلة ، وهي الكسرة))[١٥] ثم قال بعد ذلك :((حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية،أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث ، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها ، فكذلك ما أشبهها)) [١٦]، وهذا المعنى نجده عند العكبري أيضًا [١٧] .

نلاحظ ممَّا سبق أنَّ سيبويه لم يذكر إلَّا علة واحدة في حين ذكر أبو البركات الأنباريّ والعكبريّ والنيلي عدة علل ، وهذا يدلُّ على أنَّ علماء القرن السادس والسابع أخذوا يتوسعون في تعليلاتهم ، فلم يكتفوا بذكر علة واحدة أو علتين، وإنَّما زادت عللهم على ذلك .

لا نستطيع أن نجد ضعفًا في العلل التي ذُكِرت سابقًا سوى علة الحمل على تاء التأنيث ، وهو تعليل لا يكاد يصمد أمام النقد و التحليل و المقارنة ؛ لأنَّ الدلالة على معنى لا يقتضي ذلك الحمل الذي ذكره الأنباري ، فهناك من العلامات التي تدخل على بنية الكلمة ، وتدل على معنى ومع ذلك لا يُفتح ما قبلها ، كعلامة جمع المذكر السالم التي يُضمُّ أو يُكسر ما قبلها بحسب تلك العلامة ، وعلامة النسب التي يُكسر ما قبلها ، فلِم لم تُحمل هذه الأشياء وأمثالها على تاء التأنيث فيُفتح ما قبلها أيضًا كما فُتِح ما قيل تاء التأنيث ؟ .

ويبدو أنَّ تلك الحركة التي يؤتى بها قبل اللاحقة يُراعى فيها التجانس الذي يكون بينها وبين اللاحقة التي تأتي بعدها، فالفتحة التي تكون قبل علامة التثنية جيء بها؛ لأنَّ إحدى علامتيه هي الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا ثُمَّ التزموا الفتح في بقيَّة حالات التثنية وإن لم تكن تلك الألف موجودة طردًا للباب على وتيرة واحدة ، وهذا ما ذكره النيلي فيما تقدَّم ، وأمَّا الضم قبل علامة الجمع فهو لمجانسة الواو ،والكسر لمجانسة الياء، وكذلك الحال فيما يتعلق بياء النسب فكسروا ما قبلها مجانسة لتلك الياء ، وأمَّا تاء التأنيث فيبدو أنَّ فيها شيئًا من الشبه بالألف ففُتِح ما قبلها كما يُفتَح ما قبل الألف بدليل قول الرضي الإستراباذيّ : ((لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والْخَفَاء ، ومن حيث المعنى ؛ لكون الألف أيضًا كثيرًا للتأنيث أُميل ما قبل هاء التأنيث ، كما يمال ما قبل الألف)) [١٨] .

وبذلك يتضح لنا مدى العلاقة التي تكون بين الحركة والحرف الذي يقع بعدها ، فالحرف الذي يأتي بعدها هو الذي يُحدِّد لنا نوع تلك الحركة ؛ ولذا فإنَّ الحركة التي تكون مخالفة للحرف الذي يأتي بعدها تُقلَب إلى حركة مجانسة له ،فعلى سبيل المثال اسم المفعول من الفعل (باع) هو (مَبِيْع) والأصل فيه (مَبْيُوْع) نُقلِت حركة الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ثُمَّ حُذِفت الواو ؛ لالتقاء ساكنين وهما الياء والواو فصار (مَبُيْع)، ثُمَّ قُلِبت الضمة الواقعة قبل الياء كسرة ؛لمجانسة الياء فصار (مَبِيْع) ، فلولا تلك الياء لما قُلِبت الضمة كسرة كما لم يقلبوها في (مَقُوْل) [١٩] .

٣- التعليل بالتفريق والمشاكلة واللزوم والخفة والاشتمال

علَّل النيلي بهذه العلل لبيان علة المجيء بضمة في أوّل الاسم المصغّر بقوله : ((وإنَّما ضُمَّ أول مثال التصغير؛ ليمتاز عن المُكبَّر ، واختص ذلك الامتياز بضم الأول ؛ لأنَّ الضمة تنضم معها الشفتان ، وإذا انضمتا صغر المخرج ؛ بانضمامهما ، فكأنَّ فيه مشاكلة لمعنى التصغير ، وقيل ، إنّما ضُمّ أوّل المصغّر ؛ لأنَّه لمَّا لزم مثالًا واحدًا لا يتعدد أُعطِي أقوى الحركات ، فهو كالفاعل الذي لا يتعدَّد ، وقيل : إنَّما اختار الضم ؛ لأنَّ الفتح قد اختصّ بالجمع كمَسَاجِد ... فلم يكسروا أوّله لثقل الكسر مع الياء ... فتعيّن الضم ، وقيل لمَّا اشتمل المصغّر على الصفة والموصوف جميعًا جمعوا فيه الحركات الثلاث ... ؛ ولأنّ الموصوف و الصفة أوّل وثان ، فخصوا المصغر بحركة الأول ، وهو الفاعل ، وبحركة الثاني ، وهو المفعول ؛ فلذلك ضمّوا أوّله ، وفتحوا ثانيه))[٢٠] .

وقد أشار ابن الوراق إلى علة المشاكلة التي ذكرها النيلي ثم ذكر علتين أخريين لم يذكرهما النيلي ، إحداهما : أنَّ المصغّر لمّا كان متضمّنًا للمكبر شابه الفعل المبني للمفعول، فوجب ضمّ أوّله ، والأخرى : أنَّ المصغَّر له بناء واحد ؛ فجُمِعت له الحركات المختلفة التي تأتي في الأبنية المختلفة ؛ للزومه طريقة واحدة [٢١] .

وأمَّا السهيلي (ت ٥٨١هـ) فقد ذكر أيضًا علة المشاكلة التي ذكرها ابن الوراق والنيلي من دون الإشارة إلى بقيّة العلل الأخرى التي ذُكِرت فيما سبق [٢٢] .

في حين ذكر ابن الخباز علتين أخريين ، إحداهما : أنَّ التصغير إضعاف له فقوي بالضمة ، إذ هي أقوى الحركات، والأخرى : أنَّ المصغر دال على صفة وموصوف، فأُعطِي الضمة ، كالفعل الذي لم يسم فاعله ، لأنه دال على فاعل ومفعول [٢٣] .

وأمَّا ابن يعيش فذكر علة الخفّة التي نصّ عليها النيلي ، فهو يرى أنَّهم لمَّا فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي لم يبقَ إلَّا الكسر والضم ، فاختاروا الضم ؛ لأنَّه أخف من الكسر ؛ إذ يؤدي إلى توالي الأمثال ، فهناك كسرتان مع ياء التصغير ، وزاد عليها علّة أخرى ، وهي علة التشبيه بالفعل المبني للمفعول التي وردت عند ابن الورّاق وابن الخباز لكنّه خالفهما في تفسير وجه الشبه ، إذ ذكر أنَّهم شبهوا المصغَّر بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، فكما ضموا أوله ضموا أول المصغر ، ثم ذكر بعد ذلك وجه الشبه بينهما ، وهو أنَّ المكبر هو الأصل فلا يحتاج إلى علامة تدل عليه، وأبنيته كثيرة بخلاف المصغر ، فله بناء واحد ، وهو فرع على المكبر ، والفرع يحتاج إلى علامة ، فجعلوا الضم علامة ، وهذا حال الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، فهو فرع وله بناء واحد ، والذي سُمِّي فاعله أصل ، وله أبنية مختلفة [٢٤] .

وواضح ممَّا تقدم أنَّ الصرفيين لم يتفقوا على علة المجيء بالضم في أوّل الاسم المصغّر ، ولعلَّ العلة الأولى التي ذكرها النيلي من أقوى العلل السابقة ، فالتفريق بين الصيغ أمر يفرضه الاستعمال اللغوي ؛ إذ إنَّه يحرص على أمن اللبس كثيرًا [٢٥]، فالمصغر ينبغي أن تكون له صيغة خاصّة به تميِّزه عن المكبر ؛ لأنَّه فرع عليه ، والفرع يحتاج إلى علامة تدلُّ عليه بخلاف الأصل ، وأمَّا العلل الأخرى فهي لا تكاد تخلو من الضعف ؛ ولذا قال المرادي : ((ذكروا لضم أول المصغر عللًا أكثرها ظاهر الضعف)) [٢٦] .

فأمَّا كون مخرج الضمة صغيرًا ، وهذا يُلائم التصغير ، فيمكن أنْ يُردَّ على ذلك بأنَّ الضمة من أثقل الحركات [٢٧]، وهي تستلزم جهدًا عضليًّا في النطق ، والتصغير تضعيف وتوهين ، فكيف يكون التناسب بين الأمرين ؟ ؛ ولذا قال ابن الخباز : ((التصغير إضعاف)) [٢٨] .

وأمَّا علة اللزوم التي نقلهما النيلي عن بعض الصرفيين فهي ضعيفة أيضًا ؛ لأنَّ مجيء الضم في بنية المفرد لا يعني أنَّ هذه المفردة تأتي على بناء واحد ، وإن كان هذا الأمر يتمثل في بعض الحالات فلا يتحقق في حالات أخرى، فصيغ الجمع منها ما تكون مضمومة الأول ، كـ (فُعَل) و (فُعَلَة) مثل : (غُرَف) و (قُضَاة) ، ومنها ما تكون مكسورة الأول ، كـ (فِعَال) و(فِعْلَان) مثل : (ظِبَاء) و(ثِيْرَان) ، ومنها ما تكون مفتوحة الأوّل ، كـ(فَعَلَة) و(فَعَالِل) مثل : (سَحَرَة) و(دَرَاهِم) [٢٩] .

وأمَّا علة الخفة التي ذكرها النيلي و ابن يعيش ففيها نظر ؛ لأنَّ توالي الأمثال الذي يتحقّق بكسر أول مثال التصغير ممكن أن يَرد ما يماثله في كلام العرب ، كما هو الحال في النسب إلى كلمة (طَوِيْلَة) ، إذ يُقال : (طَوِيْلِيّ)[٣٠]، فنلاحظ هنا تحقُّق توالي الأمثال ؛ بوجود كسرتين مع ثلاث ياءات ، وعلى الرُّغم من ذلك فهو مقبول مستساغ في كلامهم .

وأمَّا علة الاشتمال فمردودة؛ لأنَّ الدلالة على شيئين لا تقتصر على الاسم المصغر فحسب بل هناك صيغ أُخرى تدل على شيئين، كـ (اسم الفاعل من الثلاثي ، وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، وغيرها) ،قال ابن الناظم:((المراد باسم الفاعل : ما دل على حدث وفاعله)) [٣١] ، فلِم كان هذا التغيير في التصغير دون سواه ؟ .

وأمَّا ما ذكره ابن الوراق فهي علة تصوريَّة خياليَّة مبنية على الافتراض تُخالف الواقع اللغوي ؛ إذ يُمكن لنا أن نجد مثل هذا التجمع من الحركات المختلفة في كلمة واحدة من الكلمات العربية غير المصغَّرة ، نحو : (قُذَعْمِل) [٣٢]، واسم الفاعل من غير الثلاثي ، نحو : (مُدَحْرِج) و (مُنْطَلِق) وغير ذلك .

وأمَّا كون التصغير إضعافًا فهذا أمر غير صحيح ؛ فالتصغير إنَّما هو تغيير وُجِد في الكلمة ؛ لتحقيق غرض معيَّن من أغراض متعددة؛ فهو لا يقتصر في دلالته على الصغر فحسب بل يدلُّ على التعظيم أيضًا [٣٣]، ولكنَّ هذا التغيير اقتضى نوعًا معيَّنًا من الحركات ، كما اقتضى جمع التكسير نوعًا معيّنًا من الحركات .

وأمَّا تشبيه المصغَّر بالفعل المبني للمفعول فهو تشبيه غير دقيق ؛ ذلك أنَّ الفعل المبني للمفعول يدلُّ على ثلاثة أشياء لا شيئين كما ذكروا ؛ إذ يدلُّ على الحدث والزمن والذات ، ففي قولنا : قُتِل ، فإنَّه يدلُّ على الحدث ، وهو القتل ، والزمن ، وهو الماضي ، والذات التي وقع عليه القتل ، وأمَّا التصغير فهو يدلّ على شيئين : الموصوف والصفة ، ففولنا : رُجَيْل بمعنى رَجُل صَغِيْر ، وهذا الأمر يضعف هذه العلة ؛ إذ كيف يُحمل ما يدلّ على شيئين على ما يدلّ على ثلاثة أشياء ، زيادة على ذلك أنَّ ثمّة صيغًا أخرى تدلّ على شيئين ، ومرَّت بنا تلك الصيغ فيما تقدّم ، فلِم لم يُحمل المصغّر عليها ؟ ، وإمَّا ما ذكره ابن يعيش فيما يتعلق بالأصل والفرع ، فلا يمكن أن نُسلِّم به تمامًا ؛ لأنّ الضمة ليست العلامة الوحيدة التي تُميِّز المصغر عن المكبّر ، فالتصغير يحتاج إلى علامات أخرى تُميِّزه عن المكبّر ، وهي فتح الحرف الثاني ، وزيادة ياء التصغير ، وكسر ما بعدها إلّا في بعض الحالات، وكذلك الفعل المبني للمفعول ، فالضم في أوّله لا يكفي في تمييزه عن الفعل المبني للمعلوم ، فهو يحتاج إلى كسر ما قبل آخر الفعل في الماضي ، وفتحه في المضارع ، فإذًا القول بحمل التصغير على الفعل المبني للمفعول في ضم الحرف الأول يحتاج إلى مزيد من التأمل والتدقيق ، والله أعلم .

٤- التعليل بالقوة واللبس والثقل والتقاء الساكنين

اجتمعت هذه العلل الأربع في الصفوة الصفية ؛ لبيان السبب الذي جعلهم يُلحقون ياء مشدَّدة في آخر الاسم المنسوب إليه ، وإعراضهم عن الياء المخفَّفة ؟ .

في الحقيقة أجاب النيلي عن هذا التساؤل بعدة علل ، وهي :

١- جعل هذه الياء قوية قادرة على تحمُّل الحركات .

٢- ألَّا تلتبس بياء المتكلم .

٣- ألَّا تستثقل عليها الحركتان الضمة والكسرة ؛ لأنَّها إنْ كانت خفيفة استثقلت عليها هاتان الحركتان ، وهذا يستلزم حذف الحركة فيلتقي ساكنان ، وهما : الياء مع التنوين فتُحذَف الياء ، وحذفها غير جائز ؛ إذ يُذهب الغرض الذي جيء بالياء من أجله [٣٤] ، وهو ما يُسمَّى بنقض الغرض ؛ ولذا قال ابن الخبَّاز : ((لأنهم لو خففوها لحذفت ؛ لالتقاء الساكنين فزالت علامة النسب)) [٣٥] .

وأمَّا المُبرِّد فذكر علة واحدة فقط بقوله : ((وَلم تخففها ؛ لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة التِي هي اسْم الْمُتَكَلّم))[٣٦] .

في حين علل ابن الورَّاق ذلك بعلة أخرى بقوله : ((وَإِنَّمَا تشدد ياؤه ، لِأَنَّ النِّسْبَة تصير لَازِمَة للمنسوب ، فَصَارَت هَذِه الْإِضَافَة أَشد مُبَالغَة من سَائِر الإضافات ، فشددوا يَاء هَذَا ؛ ليدلوا على هَذَا الْمَعْنى)) [٣٧] .

وإذا كان المُبرِّد قد ذكر علة الالتباس ، فالعكبري ذكر علة القوة على تحمل الحركات ثم جاء بعلة ثانية لم يذكرها من سبقه ، وهي التشبيه بالتثنية والجمع بقوله : ((النسبَ إضافةُ شيءٍ إِلَى شَيْء فِي الْمَعْنى فأشبه التَّثْنِيَة والجمعَ وكما زيد عَلَيْهِمَا حرفانِ كذلكَ زيدَ هَا هُنا)) [٣٨] .

يتضح لنا ممَّا سبق أنَّ ما يُحسب للنيلي في العلل السابقة التي نصَّ عليها هو جمع ما تفرَّق من العلل الصرفيَّة المختلفة التي قيلت في هذه المسألة إلَّا أنَّه أهمل بعضها، ورُبَّما كان سبب ذلك الإهمال لتلك العلل التي لم يذكرها ؛ هو ضعفها .

فما ذكره ابن الورَّاق فيه نظر ؛ لأنَّ لزوم المعنى لا يقتضي المبالغة التي تؤدي إلى تشديد الحرف ، فالتأنيث أيضًا يُلازم الشيء ، ولا يكون إلَّا بحرف واحد ، وأمَّا ما خُتِم بألف التأنيث الممدودة فهو لا يعني أنَّه مؤنث بحرفين بل بحرف واحد فقط ؛ فالألف التي قبل الهمزة للمد لا علاقة لها بالتأنيث من قريب أو بعيد [٣٩] .

وأمَّا ما ذكره العكبريّ من علة التشبيه ففيها نظر أيضًا ؛ لأنَّ إضافة شيء إلى شيء آخر لا يقتضي تشبيهه بالتثنية أو الجمع بدليل أنك تُضيف شيئًا إلى نفسك ولكنَّك تُلحق به حرفًا واحدًا فقط ، وهو(ياء المتكلم) ، فتقول في إضافة الكتاب إلى نفسك : كِتَابِي ، فإذا أردت إضافته للمخاطب قلت : كِتَابَك فتأتي بالكاف فقط ، وإذا أضفته للغائب قلت : كِتَابَه فتأتي بالهاء فقط [٤٠] .

٥- التعليل بكثرة الحروف والتخلُّل ومخالفة الأصل وعدم الخفَّة

اجتمعت هذه العلل في الصفوة الصفيَّة عند النيلي ؛ لبيان علة عدم جواز قلب كسرة العين فتحة في الاسم الزائد على ثلاثة أحرف بحرف واحد فيما كان ثانيه ساكنًا عند النسب كـ(يَحْصِب [٤١] و يَحْصِبِيّ) ، قال النيلي :((لأنَّ الكلمة قد قويت بكثرة حروفها ؛ لتخلُّل الحرف الساكن بين حروفها وهو الثاني ؛ ولأنَّ التغيير خلاف الأصل ؛ ولأنَّ وضع حركة موضع حركة لا يحصل به خفَّة مع كثرة الحروف)) [٤٢] .

وينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ فتح العين في الزائد على ثلاثة أحرف بحرف واحد إذا ما ورد في كلام العرب فهو شاذ عند الخليل وسيبويه ، نحو : (يَثْرِب و يَثْرِبِيّ) و (تَغْلِب و تَغْلَبِيّ) [٤٣] ، وليس بشاذ عند قسم من الصرفيين [٤٤] .

والذي يظهر من كلام النيلي أنَّ قلب الكسرة فتحه غير ممتنع ؛ ولذا قال : ((وهو المختار فيما كان ثانيه ساكنًا))[٤٥] أي إبقاء كسرة العين ، وهذا ما نجده عند ابن الورَّاق بقوله : ((فَإِن كَانَ قبل الكسرة حرفان ، لم يجب الْفَتْح ...))[٤٦]

إنَّ علة كثرة الحروف وردت عند ابن جنيّ [٤٧] ، وأمَّا العلتان الأولى والثانية فقد ذكرهما ركن الدين الأستراباذي[٤٨] .

إنَّ الناظر إلى العلل التي ذكرها الصرفيون والنيلي فيما سبق يجد ضعفًا واضحًا في تلك العلل لا سبيل إلى إنكاره؛ لأنَّ كثرة الحروف تقتضي التخفيف ، ومعلوم لدينا أنَّ الكلمة تزداد ثقلًا بتزايد حروفها [٤٩] بدليل قول ابن يعيش:((إنّ الرباعيّ ؛ لثِقَله بكثرة حروفه ، لم يتصرّفوا فيه تصرُّفَهم في الثلاثيّ)) [٥٠] ، وأمَّا وجود سكون قبل تلك الكسرة فهذا لا يشفع ؛ لتجاهل ذلك الثقل الناتج من طول الكلمة ، يُزاد على ذلك أنَّ توالي الأمثال المتحقِّق بتوالي كسرتين

ويائين ممَّا يُكره في كلام العرب [٥١] ؛ لثقله بدليل قول ركن الدين الاستراباذي : ((ويجوز فيه أيضا الفتحة ؛ كراهة اجتماع الكسرتين والياء)) [٥٢] ، ومن ثَمَّ فإنَّ التغيير الذي فيه فائدة يُلجأ إليه من دون شك ولا ريب، ولكن ممَّا يُستغرب منه ويُتعجَب أنَّ النيلي ذهب إلى أنَّ استبدال الكسرة بالفتحة لا يحصل معه تخفيف مع أنَّ الفتحة أخف الحركات[٥٣] ، واستنادًا إلى ذلك يكون الفتح أولى من الكسر؛ لخفته ، والله أعلم .

٦- التعليل بالتأنيث والسكون والفتح والخفاء والزيادة والتقارب

ذكر النيلي أنَّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تشبه ألف التأنيث، واستند في ذلك إلى مجموعة من العلل ، وهي :

١- إفادتها التأنيث كما تفيده الألف .

٢- تشبه الألف في الوقف من حيث سكونها .

٣- انفتاح ما قبلها في الأكثر .

٤- تصير هاء في الوقف ، ففيها خفاء كما في الألف .

٥- هي زائدة كألف التأنيث .

٦- بين الهاء والألف تقارُب في المخرج ؛ ولذلك تُبدَل منها [٥٤] .

لم يذكر سيبويه علة التشابه بين التاء والألف حينما قال : ((سمعت العرب يقولونَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَهْ وأَخَذْتُ أَخْذَهْ ، وشبَّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها ، كما يميل ما قبل الألف)) [٥٥] ، ولكنَّ قسمًا من الصرفيين نصّ على علة التشابه بينهما ، وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ طريقتهم في التعليل كانت مختلفة ، فمنهم من اقتصر على علة واحدة ، ومنهم من ذكر أكثر من علة ، ومنهم من ظهرت لديه علل أخرى لم نجدها عند النيلي ، وهذا الأمر سيتضح لنا ممَّا يأتي :

ذكر العكبريّ ثلاث علل بقوله : ((لأنَّها تشبه ألفَ التَّأْنِيث فِي حُصُول التَّأْنِيث بهَا ، وخفائها ، وانقلابها))[٥٦]، وممَّا يؤخَذ عليه أنَّه لم يوضِّح لنا علة الانقلاب أي إلى أيِّ شيء تُقلب تاء التأنيث والذي أراده بذلك انقلابها هاء في الوقف، وهو ما صرَّح به النيلي سابقًا ، فإذا صارت هاء شبهت الألف ؛ لتقارب مخرجيهما ، وهذه العلل وجدناها عند النيلي ، وقد تكرَّرت عند الرضي الأستراباذيّ [٥٧] .

في حين زاد الأزهريّ عللًا أخرى على هذه العلل بقوله : ((لاتفاقهما في المخرج ، وهو أقصى الحلق ، وفي المعنى ، وهو الدلالة على التأنيث ، والزيادة على أصول الكلمة ، والتطرُّف في آخر الكلمة ، والاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة)) [٥٨] ، فالعلتان اللتان زادهما الأزهريّ ، ولم تردا عند النيلي هما: التطرُّف، والاختصاص بالأسماء، والجدير بالذكر أنَّ تاء التأنيث المبسوطة غير مختصة بالأسماء ؛إذ يمكن أن تلحق الأفعال،ولكنه قصد التاء التي تُقلب في الوقف هاء فهذه التاء لا تكون إلَّا في الأسماء . واقتصر السيوطي على إيراد علة واحدة ، وهي اشتراكهما في معنى التأنيث [٥٩] .

وممَّا سبق نلحظ أنَّ العلل التي وردت عند النيلي أكثر من العلل الواردة عند غيره ، يُزاد على ذلك أنَّه انفرد بعلتين ، وهما : تشبيه التاء بالألف في السكون الذي يكون في الوقف ، وانفتاح ما قبل تاء التأنيث في الأكثر ، والألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا .

ولو أنعمنا النظر فيما ورد من العلل السابقة لوجدنا أنَّ نصف العلل التي ذكرها النيلي تعتمد في المقام الأول على حالة الوقف لا الوصل؛ ولذا ذكر أنَّ السكون من أوجه الشبه بينهما، ومعلوم أنَّ التاء لا تكون ساكنة إلَّا في حالة الوقف ،

وانقلابها هاء يجعلها تماثل الألف في الخفاء ، والتاء لا تصير هاء إلَّا في حالة الوقف ؛ و وقوع التبادل بينهما أي بين التاء والألف ؛ لتقارب مخرجيهما ، ومعلوم أنَّهما متباعدا المخرج ، فالتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والألف من أقصى الحلق [٦٠] فكيف يكون التقارب بينهما في المخرج ؟ ، وهذا يدلَّ بشكل واضح على أنَّه لم يقصد بتقارب المخرج مخرج التاء مع مخرج الألف بل قصد مخرج الهاء مع مخرج الألف ؛ لأنّ مخرجها أيضًا من أقصى الحلق، والتاء لا تقلب هاء إلَّا في حالة الوقف ؛ ولذا قال الفارسي :((التاء ... تُقلب في الوقف في أكثر الاستعمال هاء)) [٦١] .

فحالة الوقف اعتمد عليها النيلي بشكل كبير في بيان التشابه بين التاء والألف ، وهذا ما اتّضح لنا ممَّا سبق .

٧- التعليل بالأصول الأربعة والإجحاف والاختصاص والتعويض

إنَّ المجيء بمثل هذا اللون من العلل الصرفية في الصفوة الصفيَّة إنَّما هو لبيان أنّ(يَسْتَعُور) [٦٢] على وزن (فَعْلَلُوْل) لا (يَفْتَعُول) ، إذ علَّل النيلي ذلك بأربع علل ، وهي كما يأتي :

١- مجيء الياء أوَّلًا وبعدها أربعة أصول ، ولا تكون الياء زائدة في هذا الموضع بل لا تكون الزيادة في هذا الموضع في الأسماء إلَّا في الصفات الجارية على أفعالها كـ (مُدَحْرِج) .

٢- لا يجوز الحكم على الأحرف الثلاثة الأولى بالزيادة، وهي : (الياء والسين والتاء) ؛ لأنَّ الواو مزيدة فتبقى الكلمة على حرفين ، وهو إجحاف بها .

٣- لا يجوز القول بزيادة السين والتاء معًا ؛ لأنَّ ذلك مخصوص بـ (اسْتَفْعَل) ، ولا التاء وحدها ؛ لأنَّه مخصوص بـ(افْتَعَل) .

٤- لا يجوز الحكم على زيادة السين وحدها ؛ لأنَّه يكون عوضًا من ذهاب حركة العين في (أَسْطَاع) بمعنى (أَطَاع) [٦٣] .

ولو نظرنا في كتاب سيبويه لوجدناه قد اكتفى بذكر علة واحدة فقط ، وهي العلَّة الأولى التي ذكرها النيلي ، ولم يُشر إلى العلل الأخرى [٦٤] ، وتابعه على ذلك ابن السرَّاج [٦٥] ، و الثمانيني [٦٦] ، و الزمخشري [٦٧] ، و ركن الدين الإستراباذيّ [٦٨] ، والمراديّ [٦٩] إلَّا أنَّ ما ذكره النيلي نجده عند ابن جني سوى العلة الأخيرة [٧٠] .

وأورد العكبريّ عللًا أخرى تُخالف ما سبق ، فبعد أن ذكر علة الإجحاف التي وردت عند النيلي قال : ((والحَكم على أحدِ الثَّلاثةِ بالزِّيادة - ويقصد بذلك الياء والسين والتاء - تحكّم ، فإنْ قلتَ لِمَ لَا تكونُ السِّينُ أصْلًا والآخرانِ زائدان ... قيلَ لوَجْهَيْنِ : أَحدهمَا : أنَّ جَعْلَ السينِ أصلًا دون الْيَاء وَالتَّاء مَعَ إمْكَان كونِه من (يَعَر) تَحكّم ، والثَّاني : أنَّ مثالُ (يَفْتَعُول) معدومٌ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ)) [٧١] .

واستنادًا إلى ما مرَّ ذكره سابقًا نجد أنَّ العلَّة الأخيرة ممَّا انفرد بها النيلي ، وأمَّا العلل الأخرى فقد سبقه إليها غيره من الصرفيين ولاسيَّما ابن جني .

إنَّ ما ذُكِر من العلل السابقة لا سبيل إلى قبولها والتسليم بها تمامًا؛ لأنَّ الحكم على الياء بالأصالة في كلمة (يَسْتَعُور) يصح إن كانت الأحرف الواقعة بعدها أربعة أصول ، وهذا غير متحقِّق في هذه الكلمة ؛ لأنَّ التاء الواقعة بعدها لم يُجمع على أصالتها بل ثمَّة من ذهب إلى القول بزيادتها [٧٢] ، ومن ثَمَّ تكون الياء قد سبقت ثلاثة أصول لا أربعة فتكون زائدة لا أصليَّة يُزاد على ذلك أنَّ النيلي أعرض عن افتراض زيادة الياء والتاء وأصالة السين ثُمَّ الردّ على ذلك كما افترض مجموعة من الزيادات وردَّ عليها ، كزيادة الياء والسين والتاء، وزيادة السين والتاء ، وزيادة التاء

وحدها، وزيادة السين وحدها ، وهذا فيه دلالة على أنَّ النيلي لم يكن قادرًا على الردّ على ذلك في حين وجدنا العكبريّ أشار إلى ذلك ورده بعلتين : الأولى : التحكُّم والثانية انعدام النظير ، وفي الحقيقة ليس ثمَّة تحكُّم في مثل هذه الحالة ؛ لأنَّنا نستطيع أن نقول : إنَّ الكلمة من (سَعَر) ، وإنَّ الياء والتاء زائدتان [٧٣] ، وهذا الشيء له نظير في كلام العرب ، كقولهم : (يَستَعر و يَنْتَصر و يَرْتَجل) ، إذ نجد في الأمثلة المتقدِّمة مجيء حرف أصلي بين حرفين زائدين ، وهما الياء والتاء في حين لا نستطيع أن نحكم على أصالة الياء وحدها ؛ لعدم صحة جعل السين والتاء زائدتين من دون الياء ؛ لأنَّه لا نظير له في الكلام ؛ إذ اجتماع الياء مع هذين الحرفين يقتضي الحكم على الثلاثة بالزيادة كما في صيغة (اسْتَفْعَل ـ يَسْتَفْعَل) ، وأمَّا علة انعدام النظير فهي علة ضعيفة ؛ لأنَّ هذه الصيغة من الصيغ المزيدة على مذهب بعض الصرفيين [٧٤]؛ فهو ليس كالمجرَّد حدوده ضيِّقة [٧٥] ، إذ يمكن أن تكون هذه الصيغة من الصيغ المزيدة التي لم تتكرر في كلام العرب؛ ولذا قال ابن دريد: ((فَأَمَّا يَفْتَعُوْل فَلم يجِئ إِلَّا يَسْتَعُوْر، وَهُوَ مَوضِع)) [٧٦]، وبذلك يكون وزن (يَفْتَعُوْل) من الأوزان النادرة ؛ إذ لم يأت على هذا الوزن إلَّا كلمة واحدة فقط ، وهي (يَسْتَعُوْر)، والله أعلم .

٨- التعليل بكثرة التغيير والتناسب والقرب والموافقة

وردت هذه العلل في الصفوة الصفيَّة في تعليل قلب الواو تاء في (اتَّزَن) ؛ إذ الأصل فيها (اوْتَزَن) [٧٧]، فلو لم تُقلب الواو تاء لقُلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها نحو : (ايْتَزَنَ) ، ولقُلِبت الواو ألفًا إذا انفتح ما قبلها نحو : (ياتَزِن) ، ولبقيت واوًا إذا انضمَّ ما قبلها ، نحو : (مُوْتَزِن) ، فكرهوا كثرة التغيير فأبدلوها تاء لكي تكون على طريقة واحدة ، ولذا قال النيلي : ((كرهوا كثرة التغيير الناشئ من بقاء الواو ، فعدلوا إلى التاء ؛ لأنَّها حرف صحيح لا يقبل التغيير، وإنَّما خصُّوا إبدال الواو هنا بالتاء ؛ لأنَّ التاء تُناسب المد الذي في الواو بالهمس الذي فيها ، ولقربها من مخرج الواو مع موافقة لفظها لفظ ما بعدها ؛ ليصحُّ الإدغام فيقع النطق بالتاءين دفعة واحدة)) [٧٨] .

ويبدو أنَّ النيلي تابع في هذه العلَّة غيره من الصرفيين فقد علَّل سيبويه و المبرِّد بمثل ذلك من دون أن يُبيِّنا لنا سبب إبدالها تاء دون غيرها من الحروف الأخرى [٧٩] ، في حين وردت هذه العلل بتمامها عند قسم من الصرفيين[٨٠]

واقتصر العكبريّ على ذكر علة واحدة ، وهي علة التقارب في المخرج بين الواو والتاء بقوله : ((التاء من طَرَفِ اللِّسان وأصولِ الثنايا، وفيهَا نَفْخٌ يكَاد يخرج من بَين الثَّنايا إِلَى باطنِ الشَّفة ، وَالْوَاو تخرجُ من بينِ الشفتين بحيثُ تكادُ تقربُ من باطنِ الشَّفة)) [٨١] ، وهذا التقارب المخرجي يجعل النطق ثقيلًا ، فأرادوا التخفيف فأبدلوها تاء ؛ لأجل الإدغام .

وتعليل العكبريّ السابق فيه نظر؛لأنَّ الواو التي تسبق التاء لا تبقى على حالها حتى نستطيع أن نقول : إنَّ التقارب المخرجيّ يقتضي الإبدال ،وإنَّما تُبدل ياء ولا تقارب بين الياء والتاء بل رُبَّما تقلب ألفًا، فهي غير مستقرَّة على حال معيَّنة .

اعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على تعليل الصرفيين بإبدال الواو تاء ؛ لعدم وجود تقارب مخرجي بينهما بقوله : ((والواقع أنَّه تفسير بعيد عن الصواب؛ لبعد ما بين التاء من جانب ، والواو والياء من جانب آخر ، فالتاء صوت لثويّ انفجاري مهموس من الصوامت ... والواو صوت طبقي انطلاق مجهور، انتقالي (نصف حركة)))[٨٢]

ثُمَّ فسَّر ذلك بتفسير آخر وهو إسقاط الواو ؛لثقلها في هذا الموقع من بنية الكلمة، والإتيان بالتاء تعويضًا موقعيًّا أي أنَّ علة الإتيان بالتاء محافظة على مقاطع الكلمة من التغيُّر ؛ ولذا قال : ((فالتاء هنا مجرَّد وسيلة ؛ لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافْتِعَال لا غير)) [٨٣] .

فالمجيء بالتاء في هذا الموضع على رأيه ليس من باب البدل ، وإنَّما على سبيل الحفاظ على صيغة الافْتِعَال من التغيُّر ، وهذا ما ذكره أيضًا الدكتور ديزيره سقال[٨٤] .

إنَّ ما ذُكِر آنفًا لا يخلو من إشكال؛ لأنَّ الاختلاف صحيح موجود بينهما ولكن هناك تقارب مخرجي بينهما من جهة أخرى ، وهذا التقارب لا يمكن إنكاره ، وغضّ البصر عنه ، وهو ما وضَّحه لنا العكبري بقوله السابق ، وما ذكره الثمانيني بقوله : ((والواو مخرجها من الشّفة، ومخرج التّاء من طرف اللسان وأصول الأسنان ، فلمّا قارب مخرج التّاء لمخرج الواو ، وكانت التّاء أجلد من الواو وأحمل للحركة قلبوا التّاء من الواو)) [٨٥] ، فينبغي القول بالإبدال اتكاء على هذا التقارب .

ولا شك أنَّ ظهور الكلمة على صورة واحدة أيسر من ظهورها على صور متعددة ، فأرادوا أن تكون هذه الصور على حالة واحدة مع خفة اللفظ ؛ فأبدلوها حرفًا يُجانس الحرف الذي بعدها ؛ لأجل الإدغام ؛ لأنَّ الإدغام أخف من عدم الإدغام [٨٦] ، والله أعلم .

٩- التعليل بالكراهية والخفاء والاتحاد في المخرج والإظهار والشبه

ذكر النيلي هذه العلل في الصفوة الصفية ؛ لبيان سبب قلب الياء المشددة في النسب جيمًا في الوقف ، نحو : قولهم في (تَمِيْمِيّ) : (تَمِيْمِجّ)[٨٧] ، بقوله : ((لأنَّهم كرهوا الوقف على الياء ؛ إمَّا لخفائها فأبدلوا منها الجيم،لأنَّها من مخرجها ،وهي أظهر منها ،وإمَّا لأنّ الياء تشبه الحركة ؛ ولذلك تُحذَف في الجزم كما تُحذَف الحركة ، فلم يُوقَف عليها كما لم يوقف على الحركة ، قال أبو عمرو : قلت لرجل من بني حنظلة : ممّن أنت ؟ فقال : فُقَيْمِجّ ... يُريد فُقَيْمِيًّا))[٨٨] .

بيَّن النيلي أنَّ علة الإبدال هنا كراهية الوقف على الياء ؛ إمَّا لأنَّها خفيَّة فأرادوا إظهارها فأبدلوها جيمًا ؛ لأنَّها من مخرجها ، وهي أظهر منها، وإمَّا لأنها تشبه الحركة ؛ ولذا تُحذَف في الجزم كما تُحذَف الحركة ، فلم يُوقَف عليها كما لم يُوقف على الحركة .

والذي يبدو أنَّ هذا النوع من الإبدال يرجع إلى بعض اللهجات العربية بدليل قول سيبويه : ((وأمَّا ناس من بني سعدٍ فإنَّهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف)) [٨٩] ، ثم بيَّن بعد ذلك علة الإبدال بقوله : ((لأنَّها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف)) [٩٠] فسيبويه ذكر في كلامه السابق ثلاث علل ، وهي : الخفاء الموجود في(الياء)،والاتحاد في المخرج بين الياء والجيم ، بقوله : من موضعها ، والإظهار الموجود في (الجيم) ، وتابعه على ذلك المُبرِّد [٩١] والثمانيني [٩٢] ولكنّهما لم يذكرا علة الاتحاد في المخرج ، وأمَّا العكبريّ ، وابن يعيش ، والرضي الأستراباذي فقد ذكروا علل سيبويه كلها [٩٣] .

واستنادًا إلى ما مرَّ بنا فيما تقدَّم تكون علَّة المشابهة التي ذكرها النيلي بين الياء والحركة من العلل التي انفرد بها ، فلم يَقل بذلك أحد من الصرفيين ، وهي علة ضعيفة بحسب ما أرى ؛ لأنَّ الياء وإن كانت تشبه الحركة ، فالحركة تسقط في الوقف من دون إبدال ، وأمَّا الياء فتُبدل جيمًا ، وهذا واضح ممَّا ذُكِر سابقًا ، فلو كان الأمر كذلك لحُذِفت

الياء من دون الإبدال كما حذفت الحركة ، يُزاد على ذلك أنَّ الياء الخفيفة هي التي تقترب من الحركة ولا سيَّما إن كانت حركة ما قبلها مجانسة لها بخلاف المشَّددة ؛ لأنَّ الياء المشدَّدة هي عبارة عن يائين لا ياء واحدة مع أنَّ الياء الثانية متحركة، والياء المتحركة تكون قريبة من الصوامت لا الصوائت ، ولذا تُسمَّى عند المحدثين نصف صائت أو نصف صامت (٩٤) ، وبذلك تبتعد عن الشبه التام بالحركة ، والله أعلم .

الخاتمة

بعد دراسة العلل المركبة في كتاب الصفوة الصفيَّة توصلت إلى مجموعة من النتائج ، وهي كما يأتي :

- اتضح لنا من هذه الدراسة أنَّ النيلي لم يُكرِّر في علله المركَّبة ، إذ لم يُعد ذكر العلَّة المركبة في أكثر من موضع، وإنَّما كان يقتصر على ذكرها في موضع واحد فقط ، واستنادًا إلى ذلك فإنَّنا لا نستطيع أنَّ نقول : إن بعض هذه العلل كثر ورودها في الصفوة الصفية وبعضها الآخر ندُر .
- أوقفتنا الدراسة في بعض المواضع على مسألة مهمَّة ، وهي أنَّ النيلي كان يجمع فيها بين العلل الصرفية المختلفة التي ترد متفرقة عند الصرفيين ، ورُبَّما زاد عليها أو تركها من دون زيادة ، وقد يُهمل بعض علل المتقدمين فلا يذكرها ، ولعلَّه أهملها ؛ لضعفها أو لعدم اطِّلاعه عليها .
- لم نجد النيلي يُتابع سيبويه في علله المركبة تمامًا بل رُبَّما يُتابعه ، ورُبَّما يُخالفه في علة ، ويتفق معه في الأخرى ، ورُبَّما يُخالفه ويتبع في تلك العلل صرفيًّا آخر .
- اتضح لنا بهذه الدراسة تطور العلة في القرن السابع الهجريّ ، فالعلل الصرفية التي كان يذكرها المتقدمون علل يسيرة ، ولكنها تطورت في هذا القرن لتكون أكثر تشعبًّا من العلل السابقة ، وهذا ما ظهر لنا بشكل واضح عند النيلي الذي توسَّع كثيرًا في العلل، فعلى سبيل المثال أنَّه ذكر لنا مجموعة من العلل بيَّن بها علة الإتيان بياء مشدَّدة في النسب ، في حين اقتصر المتقدمون على ذكر علة واحدة فقط ، وهذا يدل على ثقافته العالية ، ونشاطه العقليّ، وتفكيره الواسع .
- اتفقت بعض علله مع علل بعض الصرفيين المعاصرين له ، كالعكبري ، وابن يعيش وغيرهما ، ولا نستطيع أن نُثبت مَن المؤثِّر ، ومَن المتأثِّر ؟ ؛ لأنَّنا لا نعلم بالدقة المرادة متى توفي النيلي ؛ إذ لدينا علمٌ إجماليّ بأنَّه من علماء القرن السابع الهجريّ .
- انفرد النيلي ببعض العلل التي زادها على الصرفيين ، وهي : ما ذكره من علل لبيان شبه تاء التأنيث بالألف ، إذ ذكر لذلك مجموعة من العلل ولكنَّه انفرد بعلتين ، وهما سكونهما في الوقف ، وانفتاح ما قبلهما ، وما ذكره من علل لبيان أنّ(يَسْتَعُور) على وزن (فَعْلَوْل) ، إذ ذكر لذلك مجموعة من العلل التي وردت عند غيره من الصرفيين ولكنَّه انفرد بعلة واحدة ، وهي علة عدم جواز الحكم على زيادة السين وحدها ؛ لأنّه يكون عوضًا من ذهاب حركة العين في (أَسْطَاع) بمعنى (أَطَاع) ، وما ذكره من علل لبيان قلب الياء المشددة في النسب جيمًا في الوقف ، نحو : قولهم في (تَمِيْمِيّ) : (تَمِيْمِجّ) ، إذ ذكر لذلك مجموعة من العلل التي وردت عند غيره من الصرفيين ولكنَّه انفرد بعلة واحدة ، وهي علة المشابهة بين الياء والحركة ؛ إذ ذكر أنَّ الياء تشبه الحركة، وإذا كانت الحركة لا يُوقف عليها ، فالياء لا يُوقف عليها أيضًا ، وهو دليل واضح على أنَّه لم يكن مقلِّدًا تمامًا لمن

سبقه بل كانت له شخصية واضحة لم تختف بما كان ينقله عن غيره من الصرفيين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

الهوامش :

(١) الصفوة الصفية : ١ / ١٦ ، ١٨ .
(٢) ينظر : التعريفات : ١٥٤ .
(٣) ينظر : رسالة الحدود : ٦٧ .
(٤) ينظر : الصفوة الصفيَّة : ١ / ٩٤ ـ ٩٥ .
(٥) المصدر نفسه : ١ / ٩٥ .
(٦) ينظر : اللمع : ١٤ .
(٧) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١١٣ ـ ١١٤ ، و المرتجل في شرح الجمل : ٤١ ، و أسرار العربية : ٥٥ ، و اللباب : ١/ ٨٣ .
(٨) ينظر : اللباب : ١/ ٨٣ .
(٩) شرح المفصل : ١/ ١٦٣ .
(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٧١٨ .
(١١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ٥٠٤ .
(١٢) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٤٥٨ ، ٤٩٣ . و البديع : ١/ ٦٧٨ ، و الشافية في علم التصريف : ١/ ٥٧ ، و الكناش : ٢/ ١٨٢ .
(١٣) الصفوة الصفيَّة : ١ / ١٢١ .
(١٤) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ١٧ .
(١٥) أسرار العربية : ٦٥ .
(١٦) المصدر نفسه .
(١٧) ينظر : اللباب : ١/ ١٠٢ .
(١٨) شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي : ٣ / ٢٤ .
(١٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣٤٨ ، و المنصف : ٢٨٧ ، و المفتاح في الصرف : ٧٤ .
(٢٠) الصفوة الصفيَّة : ٣ / ٣٨٤ .

(٢١) ينظر : علل النحو : ٤٧٥ .
(٢٢) ينظر : نتائج الفكر في النَّحو : ٧١ .
(٢٣) ينظر : توجيه اللمع : ٥٥٠ .
(٢٤) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٣٩٦ .
(٢٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٦ ، وظاهرة اللبس في الصرف العربي : ٢٣٢ .
(٢٦) توضيح المقاصد : ٣/ ١٤٢١ .
(٢٧) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٨١ ، و الخصائص : ١/ ٥٥ ، والتصريف العربي : ٥٠ ، و الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج : ٢٧٥ .
(٢٨) توجيه اللمع : ٥٥٠ .
(٢٩) ينظر : الأصول : ٢/ ٤٣٠ ، ٣/ ١٦ ، ١٩٢ .
(٣٠) ينظر : الأصول : ٣/ ٧٢ ، و شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٩٣٠ ، و شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي : ٢/ ٢٠ .
(٣١) شرح ابن الناظم : ٣٠١ .
(٣٢) المقتضب : ١/ ٢٥٧ ، و الفُذَعْمِل : الْقَصِيرُ الضَّخْمُ مِنَ الإبل ، ينظر : لسان العرب : ١١/ ٥٥٤ ، مادة (قذعمل) .
(٣٣) ينظر : الأضداد : أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) : ٢٩١ ، و اللمحة : ٢/ ٦٥٤ ، و اللباب في قواعد اللغة : ١٢٢ .
(٣٤) ينظر : الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٤٤٦ .
(٣٥) توجيه اللمع : ٥٣٦ .
(٣٦) المقتضب : ٣/ ١٣٣ .
(٣٧) علل النحو : ٥٢٩ .
(٣٨) اللباب : ٢/ ١٤٤ .
(٣٩) ينظر : شرح التصريح : ٢/ ٦٩٤ .
(٤٠) ينظر : شرح الأشمونى : ٢/ ١٩٢ ، و التطبيق النحوي : ٣١ .
(٤١) حي من اليمن ، ينظر: الصحاح : ١/ ١١٢ ، مادة (حصب) .
(٤٢) الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٤٥٠ .
(٤٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢ ، و شرح كتاب سيبويه : ٤/ ٩٩ .

(٤٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٤٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي : ٢/ ١٩ ، و شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٣٧٤ ، و ارتشاف الضرب : ٢/ ٦١٧ ـ ٦١٨ ، و مجموعة الشافية : ١ / ٤٠٦ ، و المساعد : ٣ / ٣٦٩ .

(٤٥) الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٤٥٠ .

(٤٦) ينظر : علل النحو : ٥٢٩ .

(٤٧) ينظر : اللمع : ٢٠٤ .

(٤٨) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٣٧٤ .

(٤٩) ينظر : الإنصاف : ٢/ ٦٢١ ، رقم المسألة (١١٠) ، و الفرار اللغوي في كتاب سيبويه : ٣٨١ .

(٥٠) شرح المفصل : ٣/ ٢٧١ .

(٥١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١/ ١٦٤ حاشية الصبان : ١/ ١٨٢ ، و اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٦٤ ، و بحوث ومقالات في اللغة : ٢٧ .

(٥٢) شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٣٧٤ .

(٥٣) ينظر : الجمل في النحو : ٨٤ ، و المقتضب : ١/ ١٨٤ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ٧٣ ، وأثر الحركات في اللغة العربية : ١٠ .

(٥٤) ينظر : الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٥٠١ ـ ٥٠٢ .

(٥٥) كتاب سيبويه : ٤/ ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٥٦) اللباب : ٢/ ٤٥٧ .

(٥٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي : ٣/ ٢٤ .

(٥٨) شرح التصريح : ٢/ ٦٥٢ .

(٥٩) ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٤٢٢ .

(٦٠) ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٤٣٣ ، ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ، والمقتضب: ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣ .

(٦١) التكملة : ٣١٧ .

(٦٢) اسم مَوضِع قبلَ حَرَّةِ الْمَدِينَة ، فيه عضاه وسَمُر وطلح مُوحِشٌ لَا يكَاد يدخلُه أحدٌ ، ينظر : جمهرة اللغة : ٢/ ١٢٢٢ ، باب (فَيْعَلُوْل) ، و معجم البلدان : ٥/ ٤٣٦ ، و تاج العروس : ١٤/ ٤٧٢ ، مادة (يستعر)، وقيل : شجرٌ تُعمل مِنْهُ المسَاويكُ ، ومَساوِيكُهُ أشدُّ المساويكِ إنقاء للثَّغْرِ وتَبْييضًا لَهُ ، وفيهَا شيءٌ من مَرَارَةٍ ، ينظر : المحكم : ٢/ ٤٧٠ ،بَاب الخماسي مادة (يَسْتَعُور) .

(٦٣) ينظر : الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٥٦٩ ـ ٥٧٠ .

(٦٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٣١٣ .

(٦٥) ينظر : الأصول : ٣/ ٢٣٥ .

(٦٦) ينظر : شرح التصريف : ٢٦٣ .

(٦٧) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٥٠٢ .

(٦٨) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الاستراباذي : ٢/ ٦٢٧ .

(٦٩) ينظر : توضيح المقاصد : ٣/ ١٥٣٦ .

(٧٠) ينظر : المنصف : ١٤٥ .

(٧١) اللباب : ٢/ ٢٥٠ .

(٧٢) ينظر : جمهرة اللغة : ٢/ ١٢٢٢ ، باب (فَيْعَلُوْل) ، و لسان العرب : ٥/ ٣٠٠ ، مادة (يستعر) .

(٧٣) ينظر : المصدران السابقان .

(٧٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٥/ ٣٨٥ ، و المنصف : ١٤٥ ، و أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ١٥٥ ، و ارتشاف الضرب : ١/ ١٠٥ .

(٧٥) ينظر : الممتع : ٥٠ ، و توضيح المقاصد : ٣/ ١٥٢٩ ، و شرح الأشموني : ٤/ ٥٦ .

(٧٦) جمهرة اللغة : ٢/ ١٢٢٢ ، باب (فَيْعَلُوْل) .

(٧٧) ينظر : شرح الملوكي في التصريف : ٢٩٣ .

(٧٨) الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٦٣١ ـ ٦٣٢ .

(٧٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٣٣٤ ، و المقتضب : ١/ ٩١ .

(٨٠) ينظر : المنصف : ٢٢٣ ، و شرح المفصل : ٥/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، و الممتع : ٢٥٦ ، و شرح التعريف بضروري التصريف : ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٨١) اللباب : ٢/ ٣٣٥ .

(٨٢) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١١ .

(٨٣) المصدر نفسه .

(٨٤) ينظر : الصرف وعلم الأصوات : ١٦٦ .

(٨٥) شرح التصريف : ٣٤٩ .

(٨٦) ينظر : المقتضب : ١/ ٢٠٦ ، و الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : ١٠٣ ، والإدغام بين النحاة والقرّاء : ١٠ .

(٨٧) ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ١٨٢ .

(٨٨) الصفوة الصفيَّة : ٤ / ٦٣٦ .

(٨٩) كتاب سيبويه : ٤/ ١٨٢ .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) ينظر : المقتضب : ١/ ٦٥ .

(٩٢) ينظر : شرح التصريف : ٣٦٨ .

(٩٣) ينظر : اللباب : ٢/ ٣٥٠ ، و شرح المفصل : ٥/ ٢٢٠ ، و شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي : ٢/ ٢٨٧ .

(٩٤) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٣١ ، و أصوات اللغة : ١٧٤ ، و دراسات في علم اللغة : ٩٦ ، و في الأصوات اللغوية : ٢٢٦ ـ ٢٢٨

المصادر والمراجع

أ : **الكتب المطبوعة :**

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد عبد الدايم ، د . ط ، الناشر: دار الكتب – القاهرة ، ١٩٩٩ م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، ط١ ، الناشر : مكتبة الخانجي ـ بالقاهرة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

٣- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط١ ، الناشر : دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .

٤- أصوات اللغة : عبدالرحمن أيوب ، ط٢ ، الناشر : مطبعة الكيلاني ، ١٩٦٨م .

٥- الأصول في النحو : ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، د . ط ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، د . ت .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط١ ، الناشر: المكتبة العصرية ، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .

٧- إيجاز التعريف في علم التصريف : ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، ط١ ، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

٨- بحوث ومقالات في اللغة : رمضان عبد التواب ، ط٣ ، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م .

٩- البديع في علم العربية : ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، ط١ ، الناشر: جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠ هـ .

١٠-تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، د .ط ، الناشر: دار الهداية ، د. ت .

١١-التصريف العربي : الطيب البكوش ، ط ٣ ، الناشر : المكتبة العربية ـ تونس ، ١٩٩٢م .

١٢-التطبيق النحوي : عبده الراجحي ، ط١ ، الناشر : مكتبة المعارف ـ مصر ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٣-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن المفدى ، ط١ ، د . م ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٤-التكملة : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، الناشر : عالم الكتب ـ بيروت ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

١٥-التعريفات : علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تحقيق : جماعة من العلماء ، ط١ ، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

١٦-توجيه اللمع : ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تحقيق : فايز زكي محمد ، ط٢ ، الناشر : دار السلام – مصر ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

١٧-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، الناشر : دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

١٨-الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط١ ، الناشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١٩-جمهرة اللغة : ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، الناشر : دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٨٧م .

٢٠-الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : عبد البديع النيرباني ، ط١ ، الناشر: دار الغوثاني – دمشق ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٢١-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك :محمد بن علي الصبان(ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، ط١ ، الناشر : المكتبة التوفيقية ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٢٢-الخصائص : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، د . ط ، الناشر : دار الكتب المصرية ـ المكتبة العلمية ، د . ت .

٢٣-

٢٤-دراسات في علم اللغة : كمال بشر ، د .ط ، الناشر: دار غريب ، د . ت .

٢٥-رسالة الحدود: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، د . ط ، الناشر: دار الفكر – عمان ، د . ت .

٢٦-الشافية في علم التصريف : ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، ط١ ، الناشر: المكتبة المكية – مكة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

٢٧-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ) ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٨-شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية –بيروت ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٩-شرح التصريف : أبو القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي ، ط١، الناشر : مكتبة الرشد ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٣٠-شرح التعريف بضروري التصريف : ابن إياز (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : هادي نهر وهلال ناجي ، ط١ ، الناشر : دار الفكر ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

٣١-شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد و آخران ، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٣٢-شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الأستراباذي ، (ت ٧١٥هـ) ، تحقيق : عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط١ ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م .

٣٣-شرح الكافية الشافية : ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، الناشر : إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة ، د . ط .

٣٤-شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ٢٠٠٨ م .

٣٥-شرح المفصل : ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٦-شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، ط١ ، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت ، ١٩٧٧ م .

٣٧-شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط١ ، الناشر : المكتبة العربية ـ حلب ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٣٨-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٩-الصرف وعلم الأصوات : ديزيره سقال ، ط١ ، الناشر : دار الصداقة العربية . بيروت ، ١٩٩٦م .

٤٠-الصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية: تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق: محسن بن سالم العميري، د .ط ، الناشر: مركز إحياء التراث الاسلامي ـ مكة المكرمة ، ١٤٢٠هـ .

٤١-علل النحو: ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١ ، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

٤٢-في الأصوات اللغوية : غالب فاضل المطلبي ، د . ط ، الناشر: دائرة الشؤون الثقافية ـ العراق، ١٩٨٤م .

٤٣-كتاب سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، الناشر : مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٤٤-كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، د . ط ، الناشر : دار ومكتبة الهلال ، د . ت .

٤٥-الكناش في النحو والصرف : أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ) ، تحقيق: رياض حسن الخوام ، د . ط ، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت ، ٢٠٠٠ م .

٤٦-اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، ط١ ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

٤٧-لسان العرب :ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، ط٣ ، الناشر: دار صادر ـ بيروت ، ١٤١٤ هـ .

٤٨-اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، ط٥ ، الناشر : عالم الكتب ، ١٤٢٧هـ .– ٢٠٠٦م .

٤٩-اللمع في العربية : ابن جني . (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، د . ط ، الناشر : دار الكتب الثقافية – الكويت ، د . ت .

٥٠-مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب مع خمسة شروح لها) ، تحقيق : محمد عبدالسلام شاهين ، ط ١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م .

٥١-المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٥٢-المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، ط١ ، الناشر : دار الفكر ـ دمشق ، ١٤٠٠هـ .

٥٣-معجم البلدان : ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، ط٣ ، الناشر: دار صادر ـ بيروت ، ١٩٩٥ م .

٥٤-المفتاح في الصرف : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحَمَد ، ط١ ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

٥٥- المفصل في صنعة الإعراب : جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : علي بو ملحم ، ط١ ، الناشر : مكتبة الهلال – بيروت ، ١٩٩٣ م .

٥٦-المقتضب : المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، د . ط ، الناشر : عالم الكتب ـ بيروت ، د . ت .

٥٧-الممتع الكبير في التصريف : ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط١ ، الناشر : مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م .

٥٨-المنصف: ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، ط١ ، الناشر : دار إحياء التراث ، . ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٥٩-المنهج الصوتي للبنية العربية: عبدالصبور شاهين ، د. ط ، الناشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
٦٠-نتائج الفكر في النَّحو : السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، ط١ ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٢- ١٩٩٢ م .
٦١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، د . ط ، الناشر : المكتبة التوفيقية – مصر ، د . ت .

ب : الرسائل والأطاريح الجامعية المخطوطة والبحوث المنشورة :

١- أثر الحركات في اللغة العربية (دراسة في الصوت والبنية): علي عبدالله القرني،(أطروحة دكتوراه) ، جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م .
٢- الإدغام بين النحاة والقرّاء (دراسة صوتيّة صرفيّة) : تهاني بنت محمد سندي ، (رسالة ماجستير) ، جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م .
٣- ظاهرة اللبس في الصرف العربي : رياض يونس خلف ،(بحث منشور في مجلة التربية والعلم) ، المجلد (٢٠) ، العدد (١) ، ٢٠١٣م .
٤- الفرار اللغوي في كتاب سيبويه : صالح كاظم عجيل ، (بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية / جامعة بابل) ، (العدد ١٦) ، ٢٠١٤م .